إنعكاسات جائحة covid-19 على النشاط الاقتصادي العالمي وحزمة حلول التمويل الإسلامي

The Covid-19 Pandemic Reflections on Global Economic Activity and the Islamic Finance Solutions Package

د. فضيلة بوطورة[1] د. مريم زغلامي[2] د. نوفل سمايلي[3]

1-جامعة العربي التبسي-تبسة، FADILA.BOUTORA@UNIV-TEBESSA.DZ

2-جامعة العربي التبسي-تبسة، Meriem.zoghlami@univ-tebessa.dz

3-جامعة العربي التبسي-تبسة، **nawfel.smaili@univ-tebessa.dz**

تاريخ الاستلام:2020/11/06 تاريخ القبول:2025/05/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول إمكانية إدارة جائحة كورونا من خلال إرساء ضوابط التمويل الإسلامي عبر التطرق إلى واقع هذه الأزمة ومخلفاتها على بعض المؤشرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي ومعدل الفقر والبطالة وعلى بعض القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع السياحي والمالي كأكثر القطاعات تضررا، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تفعيل آليات التمويل التكافلي الإسلامي والإلتزام بحوافز الإستثمار الإسلامي في إدارة الأزمة فضلا عن أهمية ربط التمويل بالإحتياجات الأساسية للمجتمعات.

الكلمات المفتاحية: جائحة covid-19، الاقتصاد العالمي، التمويل الإسلامي، النظام المالي العالمي.

Abstract:

This study aims to shed light on the possibility of managing the Corona pandemic by establishing Islamic finance controls by addressing the reality of this crisis and its consequences on some economic indicators such as gross domestic product, poverty and unemployment rate, and on some economic sectors, especially the tourism and financial sector as the most affected sectors, and the study concluded The necessity of activating the mechanisms of Islamic solidarity financing and adhering to the incentives for Islamic investment in managing the crisis, as well as the importance of linking financing with the basic needs of societies.

Key words: Covid-19 Pandemic, Global Economy, Islamic Finance, Global Financial System.

مقدمة:

لطالما شهدت البشرية تفشي فيروسات وأوبئة تضرب استقرارها وتهدد بقائها وهو ما يعيشه العالم حاليا جراء إنتشار فيروس covid-19 في مختلف أنحاء العالم مخلفا آثار إقتصادية واجتماعية عميقة نتيجة سياسات التحوط والانغلاق التي اتخذتها جميع الدول في سبيل الحد من إنتشار هذا الوباء الذي تكمن خطورته في سرعة الإنتشار بين المصابين في ظل غياب وجود لقاح أو دواء للوقاية منه لتبقى سياسات التباعد الاجتماعي والنظافة والتعقيم الدرع الوحيد لكبح إنتشار هذه الجائحة.

وفي ظل الأوضاع المقلقة التي سجلها الاقتصاد العالمي نتيجة شل حركة النشاط الاقتصادي منذ جانفي 2020 إلى فترة غير معلومة تسعى كل المؤسسات المالية إلى إيجاد حلول عملية لتسيير الأزمة والخروج منها بأقل الأضرار وهو الحال على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية بمختلف أشكالها والتي تعمل على إرساء المبادئ العادلة للتمويل الإسلامي خاصة ما تعلق بالتكافل الاجتماعي في سبيل المساهمة في تخفيف حدة الجائحة على المجتمع الذي تنشط فيه.

الإشكالية: مما سبق تبرز إشكالية البحث الرئيسية في التساؤل التالي: **ماهي أهم إنعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي؟ وكيف يمكن إدارة الأزمة من خلال إرساء مبادئ التمويل الإسلامي؟**

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها:

- الوقوف على أهم إنعكاسات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي.
- دراسة إمكانية تسيير أزمة كورونا من خلال إرساء مبادئ التمويل الإسلامي.
- إعطاء حلول عملية لتسيير الأزمة المالية التي خلفاتها جائحة كورونا من خلال الأدوات التمويلية الإسلامية.

محاور الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة يمكن تقسيم الدراسة إلى محورين كما يلي:

- **المحور الأول:** إنعكاسات جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي العالمي؛
- **المحور الثاني:** إدارة جائحة كورونا من خلال إرساء مبادئ التمويل الإسلامي.

مصطلحات الدراسة

1- فيروس covid-19: فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)،ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس الجديد ومرضه قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019، وقد تحوّل كوفيد-19 الآن إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

2-التمويل الإسلامي: يعرف التمويل من منظور إسلامي على أنه تقديم ثروة عينية، بقصد الإسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية (قحف، 1998، صفحة :72)، وهو تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية. (البلتاجي، 29-31 ماي 2009، صفحة: 15)، ومن خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه كافة الآليات التنفيذية التي تقود إلى التعظيم الحقيقي للثروة الحالية

مستقبلا في ظل التقيد بما جاءت به أحكام الشريعة السمحاء، بما يخدم الأهداف التنموية المنشود تحقيقها في الإقتصاد مع مراعاة أولويات ومتطلبات واحتياجات المجتمع.

1- إنعكاسات جائحة كورونا على النشاط الإقتصادي العالمي

1-1- الوضعية الوبائية العالمية

تنامى عدد المصابين بوباء covid-19 منذ ظهوره في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019 بشكل سريع جدا حيث تراوح معدل الزيادات اليومية في عدد حالات الإصابة قرابة 800% خلال الأربعة الأشهر الأولى من سنة 2020 والتي بلغ فيها الفيروس ذروته، وسرعان ما انتشر من الصين إلى مختلف أنحاء العالم في ظرف وجيز جدا، ويوضح الجدول رقم (01) توزيع عدد حالات الإصابة والتي بلغت قرابة 10 ملايين شخص مصاب منذ ظهور الفيروس حسب المناطق الجغرافية.

الجدول رقم (01): التوزيع الجغرافي لعدد حالات الإصابة بفيروس كورونا المؤكدة حتى تاريخ 2020/06/28

المنطقة	عدد الحالات المؤكدة	النسبة
أمريكا	5042486	%50.61
أوروبا	2656437	%26.66
منطقة الشرق الأوسط	1024222	%10.82
جنوب شرق آسيا	735854	%7.38
إفريقيا	288347	%2.89
جنوب المحيط الهادي	214106	%2.14
العدد الإجمالي	9961452	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على إحصائيات منظمة الصحة العالمية على الرابط الإلكتروني:

https://covid19.who.int/ تم الإطلاع على الرابط بتاريخ: 2020/06/29 على الساعة 10.39

ارتبط عدد حالات الإصابة في مختلف بلدان العالم بسرعة إستجابة هذه البلدان للسياسات الإحترازية والتي نجد في مقدمتها غلق المجال الجوي والبري والبحري وشتى وسائل انتقال الأفراد التي ينتقل معها الفيروس، ونجد أن تأخر دول أمريكا في اتخاذ هذه

الإجراءات جعل منها بؤرة وبائية ومن أكبر المناطق تضررا إذ تحوي ما نسبته 50.61% من عدد حالات الإصابة توزعت على مختلف دول أمريكا خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، ثم نجد أن دول أوروبا ثاني منطقة متضررة من إنتشار الوباء حيث نجد أن ما نسبته 26.66% من عدد حالات الإصابة في أوروبا وهذا راجع إلى تأخر هذه الدول في الإستجابة لحقيقة وجود الوباء وإتباع سياسة العزل، كما نجد أن منطقة الشرق الأوسط تحوي على 10.82% من عدد الإصابات حيث تعد إيران من أكثر الدول تضررا، ونجد أن إفريقيا وجنوب المحيط الهادي المناطق الأقل تضررا أين تحوز على 2.98% و 2.14% من إجمالي عدد الإصابات حتى تاريخ 2020/06/29 وتبقى هذه النسب مرهونة بمدى تفاقهم الوضعية و انتقال الوباء إلى مناطق أخرى واستفحاله فيها حيث لا يوجد حتى هذا التاريخ ما يمكن أن يحد من قابلية إنتشار الوباء سوى بعض السياسات الإحترازية كالتباعد الاجتماعي والحجر الصحي والإلتزام بمعايير النظافة والوقاية اللازمة.

1-2- أثر الجائحة على الناتج المحلي ومعدل النمو العالمي

إن الإنتشار الجغرافي لعدد الحالات المصابة بفيروس covid-19 يعطي صورة واضحة حول المناطق والبلدان الأكثر تضررا من هذه الجائحة فتوقف النشاط الاقتصادي في معظم الإقتصاديات خلف العديد من الآثار الاقتصادية والتي تتجلى في تدهور قيمة الناتج المحلي العالمي ونسبة نموه، ويوضح الجدول رقم (02) توقعات تغير معدل النمو العالمي والخاص بمجموعة من الدول التي مستها جائحة الكوفيد أكثر من الدول الأخرى.

الجدول رقم (02): توقعات تغيرات معدل النمو لبعض الدول خلال الفترة 2019-2021

الدول	2019	2020 (المتوقع)	2021 (المتوقع)
معدل النمو العالمي	%2.9	%-3.0	%5.8
الدول المتقدمة	%1.7	%-6.1	%4.5
منطقة اليورو	%1.2	%-7.5	%4.7
ألمانيا	%0.6	%-7.0	%5.2
فرنسا	%1.3	%-7.2	%4.5
إيطاليا	%0.3	%-9.1	%4.8
إسبانيا	%2.0	%-8.0	%4.3
اليابان	%0.7	%-5.2	%3.0
بريطانيا العظمى	%1.4	%-6.5	%4.0
كندا	%1.6	%-6.2	%4.2
الدول الناشئة والنامية في آسيا	%5.5	%1.0	%8.5
الدول الناشئة الأوروبية	%2.1	%-5.2	%4.2
السعودية	%0.3	%-2.3	%2.9

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2020 الصادر عن صندوق النقد الدولي ص: 07 على الموقع الإلكتروني:

https://www.imf.org/external/arabic/index.htm

من خلال الجدول أعلاه يتضح التدهور المتوقع للتغير الحاصل على مستوى معدل النمو العالمي وعلى مستوى أهم الدول الإقتصادية خلال سنتي 2020 و2021 والذي كان قد سجل إنخفاضا خلال سنة 2019 مقارنة مع سنتي 2017 و2018، كما يتضح جليا الإنخفاض في قيمة الناتج المحلي العالمي التي قدرت ب 3-% خلال سنة 2020 والتي من المتوقع أن ترتفع إلى 5.8% خلال سنة 2021، كما سجلت العديد من الإقتصاديات المتقدمة كألمانيا وفرنسا وإيطاليا أقصى معدلات لانهيار النمو الاقتصادي حيث قارب 10-% في إيطاليا أحد أكبر الدول تضررا من جائحة الكوفيد-19، بالمقابل سجلت الدول الناشئة والنامية معدلات إنهيار النمو أقل حدة من الدول المتقدمة لضعف البنى التحتية الخاصة بالنقل على مستوى هذه الدول قللت من فرص إنتشار الوباء، وإتباعها لأساليب حيطة في وقت مبكر مكنتها من تلقي الأزمة بأقل الأضرار البشرية.

إن توقف النشاط الاقتصادي في معظم الدول بشكل كبير منذ بداية ظهور الوباء وتعطل الدورة الإنتاجية بمختلف مراحلها أدى إلى ضرب نشاط المؤسسات بشكل عام وبالتالي التقليل من أرباحها وتفاقم خسائرها وتزعزع إستراتيجياتها التي كانت مبينة وفق ظروف مغايرة للواقع خاصة تلك التي تعتمد في تكوين رأس مالها على الإستدانة فهي تواجه خطر الإعسار المالي وبالتالي فهي ملزمة على توقيف الإنتاج لأنها لا تجد له منفذا في السوق، وستعمل على إيجاد فرص ومصادر تمويلية أقل تكلفة وهذا أكبر تحدي تواجهه المؤسسات حاليا، وهنا يزيد إحتمال ارتفاع الوفيات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصناعة الحرف والمؤسسات المصغرة نتيجة توقف نشاطها وتفاقم ديونها وبالتالي ستعمل السياسات الاقتصادية على دعم هذا القطاع وتمويله بدون تكاليف.

إن التحدي الذي تواجهه المؤسسات الاقتصادية بمختلف أشكالها والبورصات العالمية خلال هذه الفترة هو مدى ثبات سلوك المستهلكين والمستثمرين تجاه ما تقدمه هذه المؤسسات من سلع وخدمات والحفاظ على زبائنها وعملائها، في ظل إنخفاض وتذبذب الطلب الكلي الذي يبعث على إنتهاء دورة حياة بعض السلع والمنتجات بالمقابل ظهور منتجات أخرى أكثر طلبا، كما يمكن أن تحدث هذه الأزمة وعيا أكبر للإستهلاك كما ونوعا، وترشيدا للإستثمار في أن تعطى الأولوية للقطاعات الاقتصادية حسب أهميتها بالنسبة للفرد كتزايد الإنفاق على قطاع الصحة والبحث العلمي، ويوضح الجدول رقم (03) توقعات تغيرات حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات للدول خلال الفترة 2019-2021.

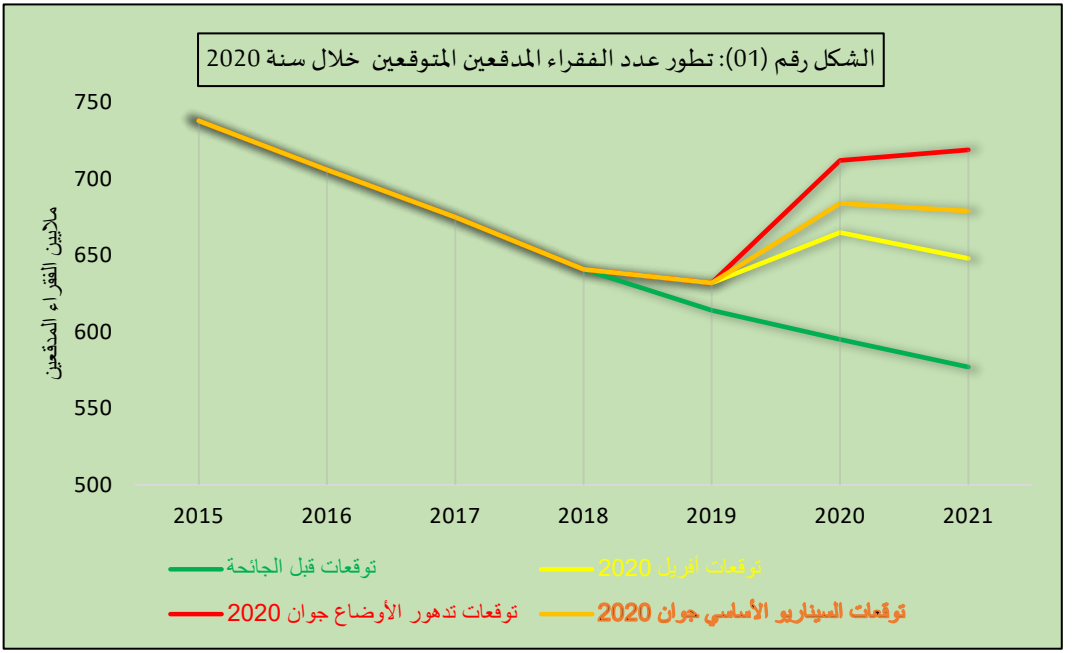
الجدول رقم (03): توقعات تغيرات حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات خلال الفترة 2019-2021

الدول	2019	2020 (المتوقع)	2021 (المتوقع)
معدل التغير في حجم الواردات العالمية			
الدول المتقدمة	1.5	-11.5	7.5
الدول الناشئة والنامية	-0.8	-8.2	9.1
معدل التغير في حجم الصادرات العالمية			
الدول المتقدمة	1.2	-12.8	7.4
الدول الناشئة والنامية	0.8	-9.4	11.0

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أفريل 2020 الصادر عن صندوق النقد الدولي ص: 07 على الموقع الإلكتروني:
https://www.imf.org/external/arabic/index.htm

حسب تطور قطاع التجارة الخارجية عالميا وفق الجدول أعلاه ستشهد الدول المتقدمة تدهورا كبيرا في قيمة صادراتها الذي قارب 12.8-% خلال سنة 2020 كنتيجة لشل حركة الإنتاج بشكل كلي في مختلف القطاعات والمؤسسات لمدة قاربت 3 أشهر، والذي من الممكن أن يتحسن إلى 7.4% خلال سنة 2021، كما أدى إنهيار أسعار المحروقات في تفاقم تدني حجم التجارة العالمية والتي من المتوقع أن تشهد تحسنا خاصة على مستوى الدول الناشئة والنامية أين سترتفع بمعدل 11.0%.

إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي خلفتها الجائحة تختلف وقائعها بين الدول المتقدمة والنامية، فمن الممكن أن تعمل الدول النامية وفق خطط إستراتيجية جادة على تدارك أوضاعها الاقتصادية المتدهورة من خلال المراهنة على تطوير القاعدة الإنتاجية كبداية تقودها نحو تحقيق التنمية، ومن الممكن أن تكون هذه استفاقة تبعث هذه الدول إلى العمل نحو تحقيق أمنها الغذائي والصناعي وإتباع سياسة الفراشة والانغلاق الجزئي لإنعاش الاقتصاد المحلي، مما يؤول بها إلى تخفيض وارداتها وزيادة صادراتها وقطع التبعية المفرطة التي كانت تربطها بالإقتصاد العالمي.



المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقارير مدونة البنك الدولي على الرابط الإلكتروني:

https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty

تم الإطلاع على الرابط بتاريخ: 2020/06/29 على الساعة 10.00

1-3- أثر الجائحة على معدلات الفقر

تكمن خطورة فيروس covid-19 في سرعة إنتشاره كما تتغير تقديرات أثر هذا الفيروس على معدلات الفقر بحسب الإنتشار، ويوضح الشكل الموالي توقعات ارتفاع عدد الفقراء على المستوى العالمي قبل وبعد الجائحة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح ان عدد الفقراء المدقعين كان سيسجل إنخفاضا خلال الفترة 2018-2021 من 641 مليون فرد خلال سنة 2018 إلى 577 مليون فرد مع نهاية سنة 2021 أي بمعدل إنخفاض قدره 3.02%، إلا أنه ومع حدوث الجائحة ظهرت عدة إحتمالات لتزايد معدلات الفقر والتي إرتبطت أساسا بمدى إنتشار فيروس covid-19 الذي تسبب بشل النشاط الاقتصادي بسبب سياسات الحجر والغلق والتباعد مما أثر

على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفية وزاد من إحتمالات تعثرها وإفلاسها في المدى الطويل إن إستمرت الوضعية الوبائية في التوسع والإنتشار.

وحسب توقعات معدلات الفقر العالمية لشهر جوان 2020 بين السيناريو الأساسي أو المتفائل والذي بني على أساس الإنحسار الجزئي للوباء يتضح ارتفاع عدد الفقراء من 632 مليون فرد يعاني من الفقر خلال سنة 2019 إلى 684 فرد خلال سنة 2020 وإلى 679 فرد خلال سنة 2021 أي أن هذا العدد يتزايد بمعدل 8.22% خلال سنة 2020 ومن المتوقع أن ينخفض بمعدل 0.73-% مع نهاية سنة 2021، وتبقى هذه الإحتمالات مرهونة بمدى رجوع النشاط الاقتصادي لحالته الطبيعية ومدى فعالية ونجاعة السياسات الإحترازية والإعانات من مختلف الهيئات الدولية الرسمية وغير الرسمية التي تستهدف خفض معدلات الفقر والبطالة من خلال حماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التعثر والإفلاس والخروج من الأسواق.

وحسب سيناريو تدهور الأوضاع في جوان 2020 وإستمرار تفشي فيروس covid-19 نلاحظ ارتفاع عدد الفقراء على المستوى العالمي من 632 مليون فرد خلال سنة 2019 إلى 712 مليون فرد سنة 2020 أي بمعدل زيادة قدره 12.65% وهو معدل كبير جدا يضيف قرابة 80 مليون فرد إلى دائرة الفقر المدقع، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد بمعدل 0.98% خلال سنة 2021 مقارنة مع سنة 2020 في ظل التعافي التدريجي للنشاط الاقتصادي.

4-1- أثر الجائحة على سوق العمل

أسفرت السياسات الإحترازية التي فرضت عالميا لحصر تفشي الوباء وتقليص عدد الإصابات إلى المساس بشكل مباشر بسوق العمل من خلال كبح العرض والطلب في آن واحد، كما قللت هذه السياسات من عدد ساعات العمل في الوظائف التي لم تتوقف، وحسب منظمة العمل الدولية 93% من حجم العمالة العالمية يواصلون الإقامة في مناطق

لازالت تحت الإغلاق التام تخوفا من إنتشار الفيروس منذ مارس 2020 مع تسجيل تحسن ملحوظ في بعض الدول التي تسعى تدريجيا للتعافي من الأزمة، ويوضح الجدول الموالي إنخفاض عدد الوظائف المكافئ لإنخفاض عدد ساعات العمل في مناطق مختلفة من العالم.

الجدول رقم (04): خسائر ساعات العمل، حسب العالم والمنطقة للربعان الأول والثاني عام 2020 (الوظائف والنسب المئوية المكافئة)

المناطق	الربع الأول من سنة 2020			الربع الثاني من سنة 2020		
المناطق	مايعادل خسارة وظائف بدوام كامل (40 ساعة/الأسبوع) (مليون وظيفة)	مايعادل خسارة وظائف بدوام كامل (48 ساعة/الأسبوع) (مليون وظيفة)	النسبة المؤية لساعات العمل المهدورة	مايعادل خسارة وظائف بدوام كامل (40 ساعة/الأسبوع) (مليون وظيفة)	مايعادل خسارة وظائف بدوام كامل (48 ساعة/الأسبوع) (مليون وظيفة)	النسبة المؤية لساعات العمل المهدورة
على مستوى العالم	185	155	5.4	480	400	14.0
إفريقيا	11	09	2.4	55	45	12.1
أمريكا	13	11	3.0	80	70	18.3
المملكة العربية	2	2	3.1	10	08	13.2
آسيا والمحيط الهادي	150	125	7.1	280	235	13.5
أوروبا وآسيا الوسطى	13	11	3.4	55	45	13.9

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير منظمة الدول العالمية الإصدار الخامس على الرابط:

file:///C:/Users/fofo/Downloads/Documents/wcms_749399_2.pdf

تم الإطلاع على الرابط بتاريخ: 2020/07/07 على الساعة 09.48

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن العالم خسر قرابة 185 مليون وظيفة خلال الربع الأول من سنة 2020 نتيجة إنخفاض عدد ساعات العمل ب5.4%، وسيخسر 400 مليون وظيفة في الربع الثاني من نفس السنة نتيجة تدني ساعات العمل ب 14%، وهي أرقام مخيفة جدا تعكس الأثر الكبير للجائحة على سوق العمل، وتتمركز الوظائف المهدورة خلال الربع الأول والثاني من سنة 2020 بنسبة كبيرة على مستوى دول آسيا والمحيط

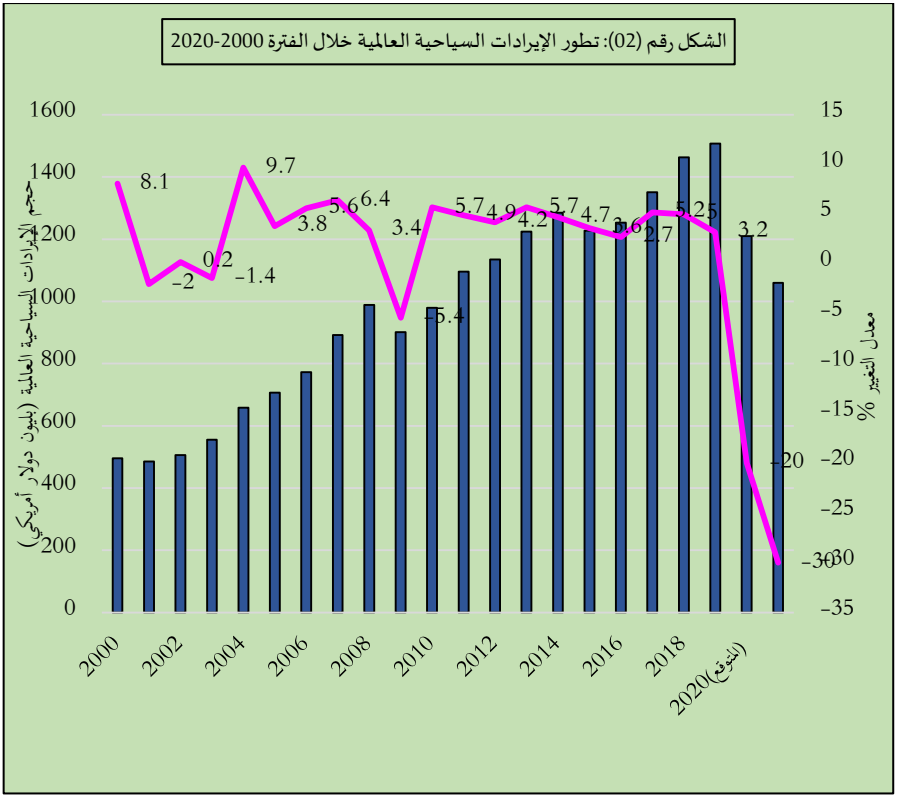
الهادي فهي تضم الدول الأكثر تضررا خاصة ما تعلق بالصين والهند وباقي الدول الأخرى، كما سجلت أوروبا إنخفاض قدره 13.9% في عدد ساعات العمل خلال الربع الثاني من سنة 2020 أدى إلى خسارة 45 إلى 55 مليون وظيفة، وسجلت إفريقيا إنخفاضا قدرة 12.1% في عدد ساعات العمل إنخفض معها عدد الوظائف ب 55 مليون وظيفة.

إن الأرقام المسجلة حول إنخفاض الوظائف المخيف مرتبط أساسا بمدى تفشي فيروس 19- covid في الدول وغلق النشاط الاقتصادي ومن المتوقع أن تكون الفئة النسوية الأكثر تضررا من عدد الوظائف المنخفض خاصة تلك التي تمارس نشاطات حرفية أو صناعات مصغرة، وتعتبر فئة الشباب أكثر الفئات تضررا في ظل توقف عمليات التدريب والتأهيل وإنخفاض عروض العمل التي كانت بالأساس تشكل خطرا على مستقبل الشباب في مختلف مناطق العالم حتى قبل ظهور الجائحة.

1-5- أثر الجائحة على قطاع السياحة والنقل

إن الإنخفاض الذي شهده عدد السياح العالمي المتوقع خلال سنة 2020 سيكون له أثر عميق على حجم الإيرادات السياحية العالمية ويوضح الجدول الموالي حجم هذا الأثر.

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على تقرير منظمة السياحة العالمية الصادر في 24 مارس 2020 على الموقع الإلكتروني:

https://www.unwto.org/ar

من خلال الشكل أعلاه يتضح تطور الإيرادات السياحية العالمية خلال الفترة 2000-2020 حيث انخفضت هذه الإيرادات خلال سنة 2001 بمعدل 2-% نتيجة إنخفاض عدد السياح الوافدين بسبب الهجومات الإرهابية في 11 سبتمبر2001 خاصة في أمريكا، ثم إنتعشت هذه الإيرادات بمعدل 0.2% لتنخفض بعدها بمعدل 1.4-% خلال سنة 2003 بسب إنتشار وباء سارس والذي تأثر من خلاله حركة النقل البري والجوي خاصة في دول آسيا وأمريكا، ثم إنتعشت الإيرادات السياحية خلال سنة 2004 بمعدل نمو قارب 10%، ثم تهاوى بمعدل 5.2-% سنة 2009 متأثرا بمخلفات الأزمة المالية العالمية التي ضربت الإقتصاديات العالمية خاصة الاقتصاد الأمريكي والأوروبي، ليشهد هذا المعدل شبه

إستقرار خلال العشر سنوات الأخيرة ومن المتوقع أن يتهاوى هذا المعدل ضمن المجال من 20-% إلى 30-% بسبب إنخفاض عدد السياح العالمي والذي قارب 440- مليون سائح خوفا من إنتشار عدوى فيروس كوفيد 19 الذي فتك بالمنظومة الصحية للدول العظمى كألمانيا وفرنسا ودول الإتحاد الأوروبي ودول أمريكا، ومن المتوقع أن تنخفض إيرادات النقل الجوي في إفريقيا بحوالي 4- بليون دولار أمريكي و 88- بليون دولار على مستوى دول آسيا والمحيط الهادي، و76- بليون دولار على مستوى دول أوروبا حسب تقديرات منظمة السياحة العالمية لسنة 2020.

6-1- أثر الجائحة على النظام المصرفي العالمي

على عكس أزمة 2008/2007 المالية التي مثل فيها القطاع المالي والمصرفي الأمريكي مركز الشرارة الرئيس الذي انطلقت منه، مما جعل القطاع المالي والمصرفي على المستوى العالمي أكثر القطاعات تأثرا في المرحلة الأولى من مراحل إنتشار الازمة ففي حالة جائحة كورونا بدل ان تكون المصارف جزءا من المشكلة، أضحت أحد قنوات الحل لقيامها بدور داعم للأنشطة الاقتصادية والصحية في العديد من الدول المتقدمة بسبب متانة ميزانياتها لفضل إسهام قوانين الإشراف السابقة للجائحة في إحتفاظ العديد من المصارف التجارية الكبرى برأس مال معتبر، وأصول مالية سائلة، ومصادر أموال مستقرة، ومن اهم الأنشطة المصرفية الأكثر تأثر بجائحة كورونا ما يلي: (بالوافي، أوت 2020، صفحة 49)

– حجم الإيداعات ومصادر التمويل الأخرى (جانب الخصوم): سبتأثر هذا البند بسبب ارتفاع نسبة البطالة نتيجة التسريح الدائم والمؤقت وتخفيض أجور العمال بشكل كبير، ومن المتوقع أن تشهد الساحة المصرفية تنافسا شديدا بسبب إنخفاض حجم الموارد المالية السائلة، وقد تلجأ بعضها للإندماج على غرار ما يتم تداوله في السوق السعودية من إندماج مصرفي محتمل بين البنك الأهلي ومجموعة سامبا الدولية.

– التعثر وعدم السداد (جانب الأصول): مما يؤثر على المتانة المالية التي استقبلت بها المصارف الجائحة في المرحلة الأولى من تفشي فيروس كورونا وقد أبدى العاملون في القطاع المصرفي في بعض دول الخليج إلى تأثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الشديد بالوضع، مما ينعكس سلبا على المستحقات المالية التي للقطاع على هذه المؤسسات.

– التباعد الاجتماعي والحجر الصحي مما فرض اللجوء إلى تطبيقات وتقنيات العالم الرقمي والإفتراضي من قبل الأفراد، وأفضى إلى التعامل معه كأولوية مهمة من قبل القطاع المصرفي، وهذا ما سيؤثر بشكل كبير على الوسائل التقليدية التي تعامل معها الزبائن، فالجائحة أوجدت وضعية خاصة ومعقدة يؤثر فيها العرض على الطلب والعكس وجانب الخصوم على الأصول والعكس.

وخلفت أزمت كورونا العديد من الآثار السلبية على النظام المالي العالمي الذي تأثر بتوقف النشاط الاقتصادي حيث واجهت المؤسسات المالية حالة من عدم الاستقرار من حيث تقديمها لخدماتها ومدى تقييمها لحجم الضرر اللاّحق بالنشاطات التي تمولها وتقييمها للمخاطر وإدراتها للسيولة وسيتم التطرق إلى أثر الجائحة على مستوى الجهاز المصرفي وعلى مستوى الأسواق المالية العالمية، وعمل النظام المصرفي العالمي على إتخاذ العديد من الإجراءات الإحترازية والداعمة للنشاط الاقتصادي في سبيل الحد من الآثار السلبية لجائحة كورونا عبر اتخاذها لسياسة ائتمانية موسعة ونشطة وأقل تكلفة وفيما يلي أهم الإجراءات المتخذة على مستوى المصارف المركزية العالمية: (طلحة، أفريل 2020)

- على مستوى المصارف المركزية العالمية، خفض عدد كبير منها معدلات الفائدة النقدية لتحفيز الطلب الكلي لمواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي وبنك كندا المركزي، وبنك إنجلترا حيث خفضوا معدل سعر فائدة السياسة النقدية بواقع 0.5% في 3 مارس 2020 كردة فعل على المخاطر المتنامية بسبب

الفيروس ففي الولايات المتحدة الأمريكية وبناء على القرار الطارئ للجنة السياسات النقدية ببنك الإحتياطي الفدرالي تم تبني حزمة واسعة من القرارات لتيسير السياسة النقدية والتشجيع على الإقتراض ومنح مزايا تفضيلية للمقترضين من المصارف الأمريكية في نفس السياق بعد يوم واحد فقط من تخفيض مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي لسعر الفائدة، أعلن بنك كندا المركزي كذلك تخفيض سعر الفائدة النقدية بواقع 0.5 % لتعزيز مناعة الاقتصاد الكندي ضد فيروس كورونا، كما قدم بنك الصين الشعبي حزمة تحفيزات للمصارف التجارية من خلال تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني للمصارف التجارية بما يتراوح بين 0.5 إلى 1 نقطة مئوية، مما سمح بتوفير ما يعادل 79 مليار دولار لتحفيز الإقتصاد الوطني، كما كان للمصارف المركزية في الدول الإسكندنافية دورا في حزم التحفيز التي قدمتها غالبية دول العالم، حيث خفض بنك النرويج المركزي سعر فائدة السياسة النقدية بحوالي نصف نقطة مئوية مما أدى إلى انخفاض تكاليف الإقراض بالإضافة إلى تقديم تسهيلات ائتمانية عاجلة للقطاع المصرفي لأجل ثلاثة أشهر، في حين ضخ بنك السودان المركزي أموالا بلغت قيمتها 51 مليار دولار في القطاع المصرفي لتمكين المصارف السويدية من تقديم التمويل اللازم للشركات المحلية لتوفير المستلزمات الطبية اللازمة للحد من إنتشار الفيروس، كما خفض بنك اليابان المركزي من سعر فائدة السياسة النقدية ودرست الحكومة اليابانية إمكانية تقديم تخفيضات إضافية والمزيد من تحفيز الظروف النقدية.

- كما لجأ بنك الأرجنتين المركزي إلى تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي القانوني على الإئتمان المصرفي للأسر الفقيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى أدنى مستوى تاريخي وهو 3.75 %، كما أعلن عن حزمة من القروض المدعومة بسندات القطاع الخاصة للمؤسسات المالية وخفض البنك الإحتياطي الأسترالي سعر الفائدة النقدية مرتين في مارس 2020

بمقدار 25 نقطة أساس ليصل إلى 0.25 %، كما أعلن كذلك عن خفض العائد على السندات الحكومية لأجل 3 سنوات بنحو 0.25% من خلال شراء سندات حكومية في السوق الثانوية.

- وبالإضافة إلى تخفيض سعر فائدته النقدية بواقع 5.0 %، قدم بنك انجلترا المركزي حزمة من الحوافز لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تخفيض متطلبات رأس المال للمصارف البريطانية هذه الإجراءات من شأنها توفير موارد إضافية للمصارف البريطانية بما يمكنها من توجيه الإئتمان للقطاع المنزلي (الأفراد والأسر) وقطاع الأعمال (الشركات) في المملكة المتحدة خلال فترة تفشي فيروس كورونا، كما سيتبع بنك إنجلترا آلية لمراقبة المصارف حول مدى قدرتها على توظيف هذه الموارد في مصلحة الأفراد والشركات ضد تداعيات الفيروس.

– وفي الوقت الذي أعلنت فيه غالبية المصارف المركزية العالمية خفض معدلات فائدتها النقدية، تحفظ البنك المركزي الأوروبي على الإستجابة لتفشي فيروس كورونا بنفس النهج الذي اتبعه البنك الإحتياطي الفيدرالي، حيث أبقى على معدلات الفائدة دون تغيير في حدود 0.5-%، في حين بلغ سعر فائدة إعادة الشراء صفرا، حيث اتخذ منحى آخر من خلال الإعتماد على عمليات التيسير الكمي مع إبقاء أسعار الفائدة كما هي دون تغيير بضخ أموال من خلال التوسع في شراء السندات الحكومية وشراء سندات القطاع الخاص بقيمة 120 مليار يورو حتى نهاية العام 2020 مما عزز من مستوى السيولة المصرفية لدى البنوك الأوروبية.

– بالإضافة إلى ذلك، قدم البنك المركزي الأوروبي حزمة من التسهيلات الإئتمانية للمصارف الأوروبية مع تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإقتراض بأسعار فائدة تيسيريه، كما عزز البنك المركزي الأوروبي في 18 مارس 2020 تسهيلات إئتمانية في

مواجهة فيروس كورونا بتقديم 750مليار يورو عبر برنامج تمويل طارئ تم إنشائه لهذا الغرض [Purchase Emergency Pandemic Programme (PEPP)]

– كما إستدرك لاحقا مجلس الإحتياطي الفدرالي الأمريكي ضرورة تعزيز الخطوة الفيروس بتخفيض سعر الفائدة بواقع نصف نقطة مئوية من خلال إطلاق برنامج تيسير كمي بقيمة 700 مليار دولار من خلال شراء سندات خزانة أمريكية في حدود 500 مليار دولار، إضافة إلى أوراق مالية كضمان لرهونات عقارية في حدود 200 مليار دولار، كما خفض سعر الفائدة على الإئتمان الطارئ بواقع 0.25 نقطة مئوية، إلى جانب ضخ حوالي 1.5 تريليون دولار لتعزيز السياسات التحفيزية التي أعلنها مسبقاً.

2- إدارة جائحة كورونا من خلال إرساء مبادئ التمويل الإسلامي

في ظل ما يعيشه العالم من مخلفات الأزمة الصحية تعمل المؤسسات المالية الإسلامية على التخفيف من حدة هذه الازمة عبر دعم النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال أنشأ البنك الإسلامي للتنمية حزمة إستراتيجية للتأهب والإستجابة بقيمة 730 مليون دولار، للتخفيف من الآثار الصحية والإجتماعية والإقتصادية السلبية لتفشي وباء كورونا في الدول الإسلامية، وتتيح المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمويلا تجاريا يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تركيز خاص على تمويل التجارة البينية بين تلك الدول، وتوفر المؤسسة تمويلا مباشرا، أو تتعاون مع جهات ممولة أخرى لدعم التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي وفيما بينها، تدير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان) النظام العربي لضمان ائتمان الصادرات وصمم هذا النظام لدعم المصدرين العرب وتشجيعهم على تنمية صادراتهم إلى الدول العربية وغير العربية، وبالتالي زيادة حجم التجارة العربية البينية وحجم الصادرات العربية إلى الأسواق العالمية. (طلحة، أفريل 2020)، ويمكن

تفعيل أداء المؤسسات المالية الإسلامي وتعزيز دورها في دعم النشاط الاقتصادي في ظل الجائحة العالمية من خلال تمسكها بضوابط التمويل الإسلامي ويكون ذلك من خلال:

2-1- إعادة النظر في ربط الإستثمار بالإحتياجات الأساسية للمجتمعات

أوضحت الأزمة العالمية مدى أهمية إعتماد الإقتصاديات على توفير الحاجيات الأساسية التي لا يمكن للحياة القيام بدونها وإعطائها أولوية الإستثمار، فبالإضافة إلى العمل نحو تحقيق الامن الغذائي نجد أن الإستثمار في قطاع الصحة وتوفير المواد الصيدلانية وشبه الصيدلانية يعد من ضروريات الحياة التي يجب على كل إقتصاد توفير الحد الكافي منها لضمان الحفاظ على النفس التي أوجب الشرع الحفاظ عليها وحمايتها من الخطر، فمن المهم ربط الإستثمار في الإقتصاديات الإسلامية بالإستثمار في توفير السلع والخدمات التي لا تقوم الحياة بدونها ومن ثم السلع والخدمات التي تشق الحياة بدونها ومن ثم السلع والخدمات التي تضفي للحياة رفاهية وسعادة، فالتدرج في توفير هذه السلع يعطي أرضية صلبة وصحيحة لتحقيق التنمية وبناء إقتصاد صلب قادر على مواجهة الأزمات بمختلف أنواعها ويكون تأثره محدود بها.

2-2-تفعيل القاعدة الإنتاجية المحلية عن طريق دعم التمويل التشاركي

أدت الأزمة الصحية التي خلفها إنتشار وباء كورونا إلى حدوث أزمة مالية عميقة مست مختلف مصادر التمويل المحلية والدولية، فآليات التمويل خاصة تلك القائمة على المديونية باتت عاجزة أمام حجم السيولة الضخم الواجب ضخه في الاقتصاد، بالمقابل نجد أن آلية التمويل التي تعتمد على المشاركة في عناصر الإنتاج سواء كانت -رأس مال أو عمل تعمل على تجميع الجهود والطاقات في سبيل تحقيق الإيرادات التي تتقاسمها جميع الأطراف بصفتها مشاركة في العمل الإستثماري، فالوضعية المالية الصعبة تستدعي تظافر الجهود لمختلف القطاعات بما فيها القطاع العائلي والقطاع الخاص والقطاع الحكومي

وهو ما تضمنه صيغ التمويل التشاركية الإسلامية التي تستهدف تطوير القطاع الحقيقي عبر الإستثمار المباشر في القطاع الزراعي والصناعي والخدمي.

2-3- تفعيل حوافز الإستثمار الإسلامي والإعتماد عليها لإدارة الأزمة

وضعت الشريعة الإسلامية حزمة من الحوافز للاستثمار الإسلامي التي تعمل على خفض المخاطر الإستثمارية، ومما لا شك فيه هو دعم هذه الحوافز للنشاط الإستثماري خلال الازمة التي خلفها إنتشار وباء كورونا خاصة ما تعلق بمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لإبعادها من دائرة التعثر والإفلاس المالي، ومن أهم الحوافز الممكن تطبيقها لإدارة هذه الأزمة نجد ما يلي: (هاني، 2014، صفحة: 421)

2-3-1- ضمان الشريعة الإسلامية لقروض المقترضين: من المعروف أن من بين مصارف الزكاة سداد ديون الغارمين، والغارمون كما تفيد معاجم اللغة العربية هم المقرضون والمقترضون، حيث حثت الشريعة الإسلامية أصحاب الأموال الزائدة عن حاجتهم إلى إقراض ما زاد لديهم من أموال، وحفزتهم إلى ذلك عن طريق مضاعفة مال القرض بطرح البركة فيه، وفي الوقت نفسه قدمت ضمانات للمقترضين حفزتهم إلى الإقتراض لتمويل مشاريعهم الإستثمارية، وقد تمثلت هذه الضمانات فيما يلي:

- **مبدأ النظرة (تأجيل أجل السداد):** فقد دعت الشريعة الإسلامية أصحاب الأموال من مقرضين وممولين عند حلول أجل السداد إلى مراعاة ظروف المقترض إذا عجز عن سداد الدين في الوقت المتفق عليه، وتمديد أجل السداد إلى الوقت الذي يستطيع فيه المقترض سداد الدين.

- **الإسقاط الجزئي للدين (إسقاط جزء من الدين):** لم تقف الشريعة الإسلامية عند حد دعوة المقرض إلى الإنتظار بل طلبت أكثر من ذلك، فقد دعته إلى التنازل عن جزء من الدين إذا كان بيت مال المسلمين خاليا من الأموال، أو كان المبلغ المخصص لبند الغارمين لا يكفي لسداد دين المعسر.

- إسقاط كامل الدين (التصدق): ولم تقف الشريعة الإسلامية أيضا عند حد دعوة المقرض إلى الإنتظار والتنازل عن جزء من الدين، بل طلبت منه أيضا أكثر من ذلك، بأن دعته إلى إسقاط كامل الدين والتنازل عنه، إذا وجد أن المقترض المعسر قد ساء به الحال حتى وصل إلى حالة عدم القدرة على سداد الدين.

- كفالة الدولة: بعد أن فتح الله سبحانه وتعالى على المسلمين، ووسع عليهم، وتوفرت الأموال في بيت مال المسلمين وجدت كفالة الدولة الإسلامية لديون المقترضين الذين عجزوا عن الوفاء بها، وكانت بسبب حق، كمن إستدان لتأمين حاجياته الضرورية، أو إستدان لشراء آلات وأجهزة ومعدات لمشروعه الإستثماري.

2-3-2- الأفق الزمني الموسع أمام الفرد المسلم: يرتبط الإسلام دائما بين الإيمان بالله وبين الإيمان باليوم الآخر والحياة الأخرى، وهو بذلك يجمع بين الثواب الدنيوي والثواب الأخروي، إن الأفق الزمني الموسع أمام الفرد المسلم الذي يشمل الحياة الدنيا والحياة الآخرة يوجب على الفرد المسلم ألا يقتصر في إختياره المتعلق بإستعماله لأمواله على الأمور والبدائل التي يجني منفعتها في الحياة الدنيا فقط، ذلك لأن الإسلام يوجه المؤمنين به إلى الإعتقاد بأن العمل والإنفاق الذي يهدف إلى عمل الخير في الحياة الدنيا ينتج الخير في الآخرة، ويكون جزاؤه في الآخرة أكبر.

2-4- آليات التمويل الإسلامي التكافلي ودعم القدرة الكفائية والإستثمارية

تسعى صيغ وأساليب التمويل الإسلامي إلى تحقيق الربح المادي وربطه بالتنمية الاجتماعية والأخلاقية وهو ما يميزه عن الأسلوب التمويلي الربوي، فتحقيق تنمية إجتماعية يعد ضابطا للتمويل الإسلامي و التزاما أمام مختلف القنوات التمويلية المانحة لهذا النوع من التمويل في الحالة الطبيعية ما بالك في حالة وجود خطر يهدد الاستقرار المجتمعي، وتعمل آليات التمويل التكافلية كالزكاة والوقف والتأمين التكافلي على توفير حد الكفاف في المجتمع فهي تستهدف فئة غير قادرة على توليد الدخل وتدمجها لتحقيق

التنمية، ويزيد أهمية هذه الآليات في إدارة الأزمة المالية الحالية لقدرتها على إرساء مبادئ التكافل المجتمعي حيث تعمل هذه الآليات على تحقيقه من خلال تأثيرها على الحد من الفقر والبطالة وتفعيل دورها في توفير تمويل مجاني لأصحاب المشروعات الصغيرة المتعثرة في سبيل حمايتها من الإفلاس وتأهيلها ومرافقتها.

فنجد أن الزكاة من أهم الصيغ التمويلية التكافلية التي تدفع على رأس المال سنويا فهذا يجعل منها أداة مناسبة جدا لمعالجة الحالات المستعجلة والطارئة (قصيرة الأجل) ولذلك فهي توفر تحويلات نقدية مهمة لدعم الفقراء والمساكين على المدى القصير ويمكن أن تسهم في الإستجابة السريعة للجوائح، وما يعزز إستجابتها السريعة إمكانية تقديم الزكاة (تعجيل زكاة سنتين)، كما يمكن أن تصبح مكونا وعنصرا هاما في برامج دعم الطوارئ وبرامج المؤسسات الخيرية وغيرها، وبالنظر إلى مصارف الزكاة نجد أن الكثير منها هي للفئات الأكثر تضررا من الجوائح كالفقراء والمساكين والغارمين الذين يعتبرون غير آمنين إقتصاديا، وبالتالي يمكن إستخدام الزكاة لدعم الرعاية الصحية والغذاء والإحتياجات الفورية الأخرى، وتستخدم أموال الزكاة كذلك لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال هياكل التمويل الأصغر الإسلامي، ولتفعيل دور الزكاة في الظروف العادية وفي ظل الظروف الطارئة كالجوائح، يمكن لأصحاب المصلحة من الزكاة ربط مشاريعهم بأهداف التنمية المستدامة بشكل منهجي، بما في ذلك الإستجابة للحالات الطارئة كالأزمات. (قندوز، جوان 2020، صفحة 71)

كما يتضح أن آليات التمويل الإسلامي الأصغر من أهم الآليات التكافلية التي من الممكن أن تكون سبيلا في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي أكثر القطاعات تضررا من الأزمة المالية في ظل غياب مصادر التمويل عن طريق منحها لتمويل في شكل قروض حسنة أو مساعدتها في تسيير مشروعها حتى يتجاوز مرحلة الخطر، كما لها دور كبير في الحد من تفاقم مظاهر الفقر التي إزدادت حدتها مع ظهور الجائحة عن طريق تمويل

نفقات التحويلات الاجتماعية والتي نجد من أهمها توفير الغذاء والمأوى والتعليم للأفراد التي هددت الجائحة قدرتهم الكفائية، وبالتالي يمكن أن تساهم هذه الآليات في تحفيف حدة الحائجة على مستوى الدول الإسلامية من خلال تخفيض العبء الإنفاقي على الإقتصاديات الإسلامية التي تواجه تحديا حقيقيا أمام توفير التمويل اللآزم لمواجهة الجائحة من جهة وإعادة بعث النشاط الاقتصادي من جهة أخرى.

2-5- اللجوء إلى الصكوك الإسلامية لتعبئة الدين العام

في ظل تدني حجم الدخول المحققة من مختلف القطاعات الإقتصادية وسعي الدول إلى زيادة حجم الإنفاق على القطاع الصحي لمجابهة تفشي فيروس covid-19 ينخفض حجم الإنفاق الإستثماري الذي لا يعد أولوية امام الحفاظ على الأرواح البشرية وتوفير حد الكفاف لكافة أفراد المجتمع، لذا تبرز مجموعة من الآليات التي تعمل على توفير مصادر تمويلية محلية أو داخلية أقل مخاطرة وأعلى عائدا وأكثر ضمانا لتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاع العائلي والحكومي وقطاع الأعمال في إحداث عملية التنمية وهي آلية الصكوك الإسلامية التي تعتمدها العديد من الدول الإسلامية في سبيل تمويل الدين العام.

إن أفضل تطبيق عملي لتفعيل دور الصكوك الإسلامية في المساهمة في إدارة جائحة كورونا هو إصدار صكوك حكومية أو خاصة وربطها بإحتياجات القطاع الصحي ومستلزماته فعلى سبيل المثال يمكن إصدار صكوك مشاركة أو إستصناع لغرض صناعة المواد الصيدلانية أو شبه الصيدلانية التي تعجز بعض الدول عن تصنيعها محليا فيمكن من خلال إشراك أموال القطاع العام والخاص والصناعة المقاولاتية المحلية لتوفير السلع الأساسية لهذا القطاع.

إن إعتماد الصكوك الإسلامية خاصة صكوك المشاركة والمضاربة وصكوك الإستثمار الفلاحي وفق إطار تنظيمي ورقابي محكم من شأنه إعطاء حركية للإستثمار بعد إجتياز الجائحة وإعادة بعث النشاط الاقتصادي بروح جديدة من خلال الإعتماد على مدخرات

القطاع العائلي المحلية أو الأجنبية بالنسبة للجالية الأجنبية، ولنجاح هذا التصور يجب وضع إستراتيجية مرنة تعمل على الإستثمار في القطاعات الأساسية في المجتمع وتعمل على تقوية القاعدة الإنتاجية في ظل إحترام مبدأ التنويع الاقتصادي.

2-6- التمويل الجماعي الإسلامي (صناديق الإستثمار الإسلامية)

تعد صناديق الإستثمار الإسلامية من أهم وسائل الإستثمار الجماعي التي لاقت نجاحا واسعا في الأسواق المالية فيمكن من خلال هذه الآلية أن يجتمع مستثمرين إثنين أو أكثر بغية تمويل النشاط إقتصادي حقيقي وفق ضوابط وأطر التمويل الإسلامي، ففي ظل ما تعيشه الأنظمة المالية العالمية جراء تفشي فيروس covid-19 من الممكن أن تتظافر جهود المصارف المحلية والأجنبية وأصحاب المال والاعمال مع القطاع الحكومي في سبيل تمويل التنمية وإعادة بعث الأسواق المالية من جديد وفق قاعدي الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

3. الخاتمة:

-نتائج الدراسة : خصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها :

- يمر الاقتصاد العالمي بأكثر الأزمات المالية العالمية حدة جراء إنتشار فيروس كورونا ومن المتوقع أن يبدأ الاقتصاد العالمي في التعافي في النصف الثاني من سنة 2021.

- تختلف نسبة فتك الفيروس بالإقتصاديات العالمية حسب مسارعة هذه الإقتصاديات في تبني السياسات الإحترازية وغلق مجالها الجوي والبري والبحري وتعليق نشاطها الاقتصادي والإجتماعي.

- من المتوقع أن ترتفع معدلات الفقر والبطالة على المستوى العالمي بنسب مقلقة جراء تفشي الفيروس خاصة على مستوى الفئة الشبانية.

- تأثر القطاع السياحي والمالي بدرجة عميقة جراء سياسات الحجر المتبعة إذ تقلصت الواردات السياحية بمعدل تراوح بين 20% و30%، كما يسعى النظام المالي العالمي في إيجاد حلول عملية سريعة تثبط من أثر الأزمة وتحمي النشاط الاقتصادي.

- تعد محفزات الإستثمار الإسلامي من أهم دواعم النشاط الاقتصادي في الدول الإسلامية في الفترة الحرجة التي تمر بها في سبيل الحد من تعثر المؤسسات وتجميع الجهود التمويلية للنهوض بالقطاع الحقيقي.

-توصيات الدراسة : تتضمن توصيات الدراسة ما يلي :

- للحد من أثر الجائحة على النشاط الاقتصادي لابد من إتخاذ سياسات تمويلية نشطة وسريعة تستهدف إعادة بعث النشاطات الاقتصادية المتعثرة وتوفير التمويل بدون تكلفة لتسريع تعافي المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

- ضرورة إرساء مبادئ التمويل الإسلامي العادلة خاصة في الدول الإسلامية كتقديم القروض الحسنة وتفعيل محفزات الإستثمار الإسلامي خاصة ما تعلق بمبدأ النظرة والإسقاط الجزئي أو الكلي للدين.

- ضرورة ترتيب الأولويات للإستثمار في الدول الإسلامية ومراجعة قاعدة تمويل إنتاج المواد التي لا يمكن للحياة القيام بدونها ومن ثم المواد التي تشق الحياة بدونها وأخيرا الكماليات حيث أن الإنضباط بهذا الضابط الاقتصادي للتمويل الإسلامي من شأنه العمل على تحقيق الإكتفاء الغذائي والصناعي في الدول الإسلامية.

- ضرورة فتح الآفاق أمام الصناعة المالية الإسلامية في الدول الإسلامية وإعطائها الإطار الشرعي والقانوني والفني الملائم لغرض تعبئة الموارد المالية وتخصيصها نحو الإنتاج الحقيقي.

- ضرورة إشراك مدخرات كل القطاعات العاملة في الاقتصاد في سبيل توفير التمويلات الآزمة لخطي الأزمة الحالية والتخطيط لبناء إقتصاد حقيقي صلب وتنوع من خلال الإعتماد على آليتي الصكوك وصناديق الإستثمار الإسلامية.

المراجع والمصادر:

1. يعرب محمود إبراهيم الجبوري، (2014). *دور المصارف الإسلامية في التمويل والإستثمار، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن.*
2. حسين بني هاني. (2014). *حوافز الإستثمار في النظام الإسلامي*، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. الوليد أحمد طلحة. (أفريل 2020). تقرير صندوق النقد العربي حول التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية . *صندوق النقد العربي.*
4. منذر قحف. (1998). مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي. *البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، بحث رقم 13.*
5. محمد البلتاجي. (29-31 ماي 2009،). صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتمليك . *المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية* عمان، الأردن.
6. أحمد مهدي بالوافي. (أوت 2020) .تأثير تفشي فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي .*مجلة بيت المشورة، قطر.*
7. عبد الكريم أحمد قندوز. (جوان 2020). دور التمويل الإسلامي في حالات الجوائح .*دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي.*
8. منظمة الصحة العالمية. (11 07، 2020). تم الاسترداد من منظمة الصحة العالمية : https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses.
9. منظمة العمل الدولية:https://www.un.org/ar
10. البنك الدولي : https://blogs.worldbank.org/ar
11. صندوق النقد العربي: https://www.amf.org.ae/ar